تعليقة في علم الباري تعالى

من حاشية إيضاح الأستار على كشف الأسرار

لفضل الحق البيشاوري

مع تعليقات لمولانا

عبيد الله القندهاري

انتخبها

مُلَّا شَريف

تنبيه: كشف الأسرار هو شرح سلم العلوم الموسوم بتحرير كنديا لمولانا غلام محمد الكوهستاني والمحشي تلميذ الشارح رحمهما الله تعالى، ولمّا كانت حاشية عزيزة الوجود في أكثر البلدان، وكانت في نفسها سيئة النقوش، سعيتُ في نسخها خدمة للطالبين، لعل أن يقع عليها من ينتفع بها، وقد أصلحت بعض العجمة في الكلام، وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام.

قال المحشِّي رحمه الله تعالى:

اعلم أن مسألة علم الواجب تعالى من أشرف المطالب وأجل المقاصد، وقد تحيَّر فيه الأفهام، ولم يأت أحد بما ينشط به أذهان الطالبين ويستلذ باستماعه عقول المستفيدين، وإني بتوفيق الله وتأييده أذكر زبدةَ كلمات الأعلام الواردة في هذا المقام، وملخصَ التقرير الذي وفقني به العلام.

فنقول:

اعلم أن في نحو علم الواجب تعالى اختلاف أقوال لأقوام:

[القول الأول: علم الله تعالى بالممكنات حصولي]:

فذهب أفلاطون وأرسطو والشيخان أبو نصر الفارابي وأبو علي ابن سينا وتبعهما بهمنيار[1] .. إلى أن علمه تعالى على الممكنات حصولي بواسطة الصور، وليس بحضوري؛ لأنه يقتضي حضور المعلوم لدى العالِم مع أن الممكنات ليست بموجودة في الأزل[2].

(١) في حاشية اللكنوي على ملا جلال نقلًا عن جمال الدين الشيرازي في جواب الإشكالات الواردة على جعل علم الله تعالى بالممكنات حضوريا: «وأما إذا قيل بأن علمه تعالى بسلسلة الممكنات ليس حضوريا بل يكون حصوليا .. إما بعين ذاته تعالى كما ذهب إليه جمهور الحكماء أو بصورة حاصلة قائمة به تعالى على ما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الإشارات فلا إشكال فيه من الوجوه المذكورة». فجمهور الحكماء على كونه حصوليا بلا حصول صورة، والله أعلم. (شَريف)

(٢) حاول بعضهم الدفاع عن كون علمه تعالى حضوريا بمنع أن الممكن ليست موجودة في الأزل؛ لأن الأعيان ثابتة في الأزل كما قالت المعتزلة؛ فإن الممكنات المعدومات عندهم ثابتة بذواتها، أو لأن للحوادث ظرفًا تتحقق فيه غير الأعيان، وتحققها فيه من الأزل، وهو المسمى بالوجود الدهري، وكلاهما ضعيف. (شريف)

[الاختلاف في محل الصور بناء على أن علمه تعالى حصولي]:

[القول الأول]:

ثم ذهب أرسطو والشيخان إلى أن علمه تعالى عليها بواسطة صور قائمة بذاته تعالى؛ لأن العلمَ صفةُ العالِم، والصفة تكون قائمةً بموصوفها.

[القول الثاني]:

وأما أفلاطون فلما رأى استحالة التكثير في الواجب بحسب الذات والصفات -ولا شكَّ في لزومها ههنا، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأنَّ ذاته من حيث إنها محلٌّ لهذه الصورة مغايرة عنها من حيث إنها محل لصورة أخرى- فذهب إلى أن علم الواجب على سلسلة الجائزات بواسطة صور قائمة بأنفسها.

[سؤال على مذهب أفلاطون وجوابُه]:

وإن قلتَ: العلم صفة العالِم والصفة يجب أن تكون قائمة بموصوفها لا بغيره.

قلتُ: إن صفة العالِم -وهي الانكشاف- قائمة به، وأما الصور فهي مبادئ الانكشاف.

[سؤال آخر على أفلاطون وجوابُه]:

وإن قلتَ: إن قيام صور الجواهر بأنفسها مُسلَّمٌ، وأما قيام صور الأعراض بأنفسها فغير مُسلَّم.

قلتُ: إن المراد بقيامها بذاتها قيامُها بذات الواجب جلَّ مجده.

[القول الثاني: علم الله تعالى بالممكنات حضوري]:

والحق الحقيق بالتحقيق المطابق للواقع: أن علمه تعالى على سلسلة الجائزات حضوري وليس بحصولي حتى يكون بواسطة الصور.

[الدليل على التحقيق]:

لأنه لو كان بواسطة الصور فتلك الصور لا تخلو:

[١-] إما أن تكون واجبات. [٢-] أو ممكنات.

[١-] فإن كان الأول يلزم أمران:

أحدهما: تعدد الوُجَباء.

والثاني: أن الصور حينئذ لا تكون مناسبة لذيها؛ لأن الصور واجباتٌ وذيها ممكناتٌ.

[٢-] وإن كان الثاني فكل ممكن هالكُ الذاتِ باطلُ الحقيقةِ يحتاج في الفيضان إلى الواجب تعالى مجده، وكل فيضان يجب أن يكون مسبوقًا بالعلم سبقًا ذاتيًا إن كان قديمًا، وزمانيًا إن كان حادثًا؛ لئلا يلزم الجهل في الواجب أو الجهل في المجعول من الجاعل القادر؛ لأنهما محالان.

فذلك العلم الحاصل لا يخلو:

[٢-١-] إما أن يكون بواسطة صور أخرى. [٢-٢-] إما بالذات.

[٢-١-] فإن كان الأول يلزم التسلسل، وذا باطل.

[٢-٢-] وإن كان الثاني فليس بين الواجب والممكن علاقةٌ سوى علاقة العلية والمعلولية، وفي تلك العلاقة الصورُ وذويها متساوية الأقدام، فما الوجه لك أن تقول: «إن الصور منكشفة للواجب عز وجل بالذات وذو الصورِ بواسطتها»؟

[رد جواب على السؤال الوارد على القول بأن الصور ممكنة معلومة بالذات]:

لا يقال: «إن الوجه أن بين الصور والواجب علاقة النعتية والمنعوتية التي هي مفقودة بينه تعالى وبين ذوي الصور»؛ لأنَّا نقول: إن علاقة نعتية ضعيفة[٣] من علاقة المعلولية.

هذا هو التحقيق في نحو علم الواجب تعالى اللائق بقول المحرِّر المشيرِ إلى الاختلاف في نحوِه، ولذلك قدمناه.

[التحقيق في علم الباري مع قطع النظر عن قول المحرِّر]:

وأما التحقيق في نفسه فالملخص فيه أن يقال:

إن الشرذمة قليلة من جُمَعاء الفلاسفة -وهم المسمَّون بإخوان الشياطين- ذهبوا إلى أن الواجب تعالى ليس عالِمًا لا على ذاته ولا على غيره:

أما الأول فلأن العلم إما نفس إضافةٍ أو صفة ذات إضافة[٤]، وكلاهما يستدعيان التعدد والاثنينية اللذين هما مستحيلان في الواجب تعالى.

وأما الثاني فلأنه تعالى لما لم يكن عالمًا على ذاته تعالى فكيف يكون عالما على غيره؟ إذ أقرب الأشياء إنما هو النفس.

---

(٣) أقول: وجه الضعف على ما بينوه أن نسبة النعت إلى المنعوت بالإمكان، ونسبة المعلول إلى العلة بالوجوب، فكيف يكفي للانكشاف العلاقة الضعيفة ولا يكفي القوية. (عبيد الله)

(٤) أقول: هذان المذهبان للمتكلمين الأول لجمهورهم والثاني للمحققين، والعجب لعلماء المسلمين كيف يقتدون بالحكماء ويتركون مذهب المتكلمين. (عبيد الله)

[دفع سؤال يرد على مذهب إخوان الشياطين]:

فإن قيل: لما لم يكن الواجب عالِمًا على الغير فكيف يصـــدر الممكنات عنه تعالى؟ لأن تعلق الجعل بالمجهول باطل.

قلنا[٥]: إن صدورنا عنه تعال كصدور الضوء من الشمس بلا علم وروية.

[محصَّل دفع السؤال السابق]:

ومحصل الجواب: أن الجعل على نحوين:

[١-] جعل بالاختيار. [٢-] وجعل بالإيجاب.

والمقتضي للعلم بالمجعول إنما هو الأول دون الثاني.

[إبطال مذهب إخوان الشياطين]:

وبطلان هذا المذهب بديهي لا يحتاج إلى الاســتدلال، ولو قُصِــد تنبيهٌ على بطلانه فيقال: إن اشــتمال الممكنات على حِكَمٍ ومصــالحَ ينادي بأعلى نداء على أن مُوجِدَهُ عَلِمَهُ أوَّلًا ثم أوجده ثانيًا، وهذا البرهان إنِّي.

[منشأ خطأ إخوان الشياطين]:

ومنشـــأ تخطئة هذه الحمقاء إنما هو الغفلة عن كيفية عِلْمِهِ تعالى؛ لأن عِلْمَهُ تعالى حضوري لا يستدعي الاثنينية والتعدد، والمستدعي لهما إنما هو الحصولي.

[نظرٌ في الرد على إخوان الشياطين وجوابُه]:

وفيه أن هذا الجواب إنما يســـتقيم على طور الفلاســـفة لا على مذهب المتكلمين القائلين بأن العلم إما نفس إضافة أو صفة ذات إضافة.

(٥) أقول: المحشـــي يضـــيع وقته في توجيه مذهبه هؤلاء الحمقاء ولم يكن إليه حاجة. (عبيد الله)

ويجاب:

بأن التغاير الاعتباري يكفي للتعدد والاثنينية، فذاته تعالى مع بعض الصفات في جانب العالِمِ، ومع بعض آخر في جانبِ المعلوم.

أو أن ذاته تعالى من حيث إنه مبدأ الانكشاف عالِمٌ، ومن حيث إنه منكشف معلومٌ(٦).

فاحفظ هذا التحقيق لعلك لم تجده في غير هذا التعليق.

---

(٦) حاصله تسليم أن الإضافة والصفة ذات الإضافة تستلزمان الاثنينية، ولكن الاثنينية الممنوعة هي الاثنينية الذاتية، وهي غير لازمة، بل اللازم هو الاثنينية الاعتبارية، وهي مسلمة لا ضرر فيها. (شَريف)